

الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

الجلسة العامة 96

الجمعة، 25 آب/أغسطس 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد كوروشي (هنغاريا)

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار

A/77/L.91؟

اعتمد مشروع القرار A/77/L.91 (القرار 323/77).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تختتم الجمعية العامة هذه

المرحلة من نظرها في البند 9 من جدول الأعمال.

البند 7 من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة

اختتمت نظرها في البند 11 من جدول الأعمال في الجلسة العامة

الثالثة والأربعين، المعقودة في 1 كانون الأول/ديسمبر 2022. ولكي

تبت الجمعية في مشروع القرار، لا بد من إعادة فتح باب النظر في

البند 11 من جدول الأعمال. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة

ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند 11 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

افتُتحت الجلسة الساعة 10/00.

البند 9 من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مشروع قرار (A/77/L.91)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع

القرار A/77/L.91.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم

بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى

الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة A/77/L.91، انضم البلدان التاليان

إلى مقدميه: البرتغال وجورجيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار

A/77/L.91، المعنون "تمديد الفترة التحضيرية السابقة لإخراج جزر

سليمان من فئة أقل البلدان نمواً".

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم

التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:

Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org) وسيعاد إصدار

المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)



البند 11 من جدول الأعمال (تابع)

الرياضة من أجل التنمية والسلام

مشروع القرار (A/77/L.95)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الفلبين ليعرض

مشروع القرار A/77/L.95.

السيد لاغداميو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): إن التتامننا اليوم هنا

إيذانا بمناسبة مهمة جدا، إذ نعتد مشروع قرار الجمعية العامة بشأن اليوم العالمي لرياضة كرة السلة (A/77/L.95). لما كانت كرة السلة رياضة معترفا بها عالميا، فإنها تتجاوز الحدود والثقافات واللغات. إنها بمثابة قوة موحدة يتسنى للناس من شتى الخلفيات من خلالها أن يجتمعوا ويتآلفوا ويتواصلوا مع بعضهم بعضا، ويخلقون روابط ويكسرون الحواجز، وبالتالي يسهمون في إرساء السلام.

أشكر المشاركين الرئيسيين في تقديم مشروع القرار، إندونيسيا وبيرو ونيكاراغوا، على تعاونهم المتين بشأن مشروع هذا القرار. وأشكر أيضا جميع الذين شاركوا في تقديمه والذين شاركوا في المفاوضات بشأن النص. وأود أيضا أن أشكر كندا على إسهامها في وضع تصور لمشروع هذا القرار. نحن نقدر ديفيد هولندر، الأستاذ في جامعة نيويورك، الذي كان عمله حول الكيفية التي يمكن بها لكرة السلة أن تتفقد العالم مصدر إلهام في هذه العملية.

يأتي اعتماد مشروع القرار في أوانه تماما، حيث إن كأس العالم لكرة السلة لعام 2023 الذي ينظمه الاتحاد الدولي لكرة السلة، قد بدأ لتوه اليوم، 25 آب/أغسطس، في ثلاث مدن رئيسية في آسيا - مانيلا وجاكرتا وطوكيو. وإنه لشرف لبلدي، الفلبين، أن يستضيف تلك المسابقة العالمية، لأن كرة السلة جزء أساسي من هويتنا الوطنية. إن نصيب الفرد لدينا من عدد ملاعب كرة السلة أكبر منه في أي مكان في العالم. في عام 2019، حصلت الفلبين على أعلى درجة في مؤشر شعبية كرة السلة على مستوى العالم. لقد أقامت الفلبين في عام 1975 أول وأقدم دوري كرة سلة للمحترفين في آسيا، وهو اتحاد كرة

السلة الفلبيني، الذي لا يزال نشطا وتنافسيا حتى يومنا هذا. أكد الرئيس فرديناند آر. ماركوس جونيور في بيان أمام مسؤولي الاتحاد الدولي لكرة السلة، أن كأس العالم لكرة السلة الذي ينظمه الاتحاد سيحظى كل يوم بجمهور متقد الحماس وشغوف وواسع المعرفة وصاحب جدا.

إن أحد أهداف مشروع القرار هذا إعلان يوم 21 كانون الأول/ديسمبر من كل عام يوما عالميا لرياضة كرة السلة. لعب الناس كرة السلة لأول مرة في 21 كانون الأول/ديسمبر 1891 في مدرسة التدريب التابعة لجمعية الشبان المسيحية الدولية في سبرينغفيلد، ماساتشوستس، في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن صمم اللعبة الدكتور جيمس نايسميث، مدرس التربية الرياضية الكندي، للحفاظ على نشاط طلابه خلال أشهر الشتاء. اليوم، أصبحت لعبة كرة السلة واحدة من أكثر الألعاب الرياضية شعبية وشيوعا على نطاق واسع في العالم. ويقدر الاتحاد الدولي لكرة السلة أن ما لا يقل عن 450 مليون شخص في جميع أنحاء العالم يمارسون لعبة كرة السلة اليوم.

وررياضة كرة السلة أيضا جزء من برنامج الألعاب الأولمبية منذ انطلاقها في الدورة التي نظمت عام 1936 في برلين. وهي رياضة شائعة جدا في أمريكا الشمالية، ولا سيما في الولايات المتحدة، وفي أوروبا وآسيا ومناطق أخرى. في عام 2019، أسس الدوري الأفريقي الرائد لكرة السلة وهو الآن دوري للمحترفين، حيث يضم 12 فريقا من جميع أنحاء أفريقيا. وبدأت النساء لعب كرة السلة في وقت مبكر يعود إلى عام 1892، أو بعد أقل من سنة على اختراع اللعبة. ظهرت رياضة كرة السلة للسيدات لأول مرة كرياضة جماعية رسمية للسيدات في دورة الألعاب الأولمبية لعام 1976، التي أقيمت في مونتريال، كندا. وبعد عشرين عاما، أعلنت لاعبات كرة السلة عن حملتهن "نحن قادمات"، وسرعان ما أسس الاتحاد الوطني للاعبات كرة السلة، في عام 1997.

قدمت أنتجت اللعبة بعضا من أكثر الأفراد شهرة وتميزا في التاريخ، جوردن وماجيك وكريم وبيرد وكوبي وليبرون وكاري. ألهم هؤلاء الأفراد ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم ليس لمتابعة كرة السلة على أعلى المستويات فحسب، ولكن أيضا لتنمية المهارات

الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/77/L.95، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار: ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، بنغلاديش، بلجيكا، بوتان، بلغاريا، بوركينا فاسو، كمبوديا، كندا، الصين، كولومبيا، كرواتيا، كوبا، قبرص، تشيكيا، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، مالديف، مالطة، جزر مارشال، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، مملكة هولندا، نيجيريا، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، صربيا، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، سورينام، السويد، طاجيكستان، تايلند، تيمور - ليشتي، تركيا، تركمانستان، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، زامبيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين لشرح الموقف قبل اعتماد مشروع القرار، أود أن أذكر الوفود بأن التعليقات تقتصر مدتها على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد فوروبييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): الرياضة إنجاز بالغ الأهمية حققته الحضارة الإنسانية، ولغة عالمية للتواصل بين الناس. وهي تؤدي دورا مهما جدا في حياة كل شخص. فهي لا تساعد على النماء البدني فحسب، بل توفر أيضا فرصة لتحقيق الذات. كما أنها تقضي على التحيز والقوالب النمطية وتعزز التسامح وتسهم إسهاما قيما في مكافحة التمييز. يولي الاتحاد الروسي أهمية كبيرة لمسألة النهوض بالتعاون الدولي في مجال الرياضة لأنها تساعد على تجاوز العداوات الإقليمية والدينية وتعزز التفاهم بين الشعوب وتنهض بالحوار والتعاظم والانسجام بين الحضارات. إننا مقتنعون بأن النهوض بالرياضة، على مستوى الدول، بين أمور أخرى، عامل مهم في توحيد المجتمع الدولي وترسيخ ما تنطوي عليه الرياضة من مثل وقيم.

الحياتية الأساسية وإرساء أخلاقيات العمل القوية وبث روح المسؤولية إزاء المجتمع. ومع ذلك، لم تعد الولايات المتحدة المصدر الرئيسي لعظماء كرة السلة. الآن لدينا لوكا ويوكيتش وغيانيس، وبلا شك إنهم بعض من أفضل لاعبي كرة السلة وأكثرهم شهرة على هذا الكوكب اليوم. وهم من ينتمون إلى سلوفينيا وصربيا واليونان، على التوالي. وكان لدينا قبلهم ديرك نوفيتسكي من ألمانيا، ودرازين بتروفيتش من كرواتيا، ومانو غينوبيلي من الأرجنتين، وياو مينغ من الصين، وحكيم عليوان من نيجيريا، من بين آخرين من مناطق مختلفة من العالم.

وعموما، بالإضافة إلى هذه الأسماء الشهيرة، كرة السلة رياضة عالمية للبراعم على مستوى القاعدة الشعبية ويلعبها ويستمتع بها الناس من جميع الأعمار وعلى اختلاف مستويات مهاراتهم، من البطولات المنظمة إلى مباريات غير رسمية. وحتى هنا في الأمم المتحدة، لدينا مجموعة من الدبلوماسيين يجتمعون ويلعبون كرة السلة بانتظام بقيادة نواب الممثلين الدائمين. تسهم رياضة كرة السلة بدور في تعزيز الصحة والرفاه العقلي واستنهاض المجتمعات المحلية، لأنها تساعد على تحقيق الأهداف الصحية العالمية. إنها أداة قوية لإعلاء قيم الانضباط واحترام القواعد وروح الفريق واستيعاب الجميع وتمكين المرأة.

تطلب الفلبين من جميع الدول الأعضاء تأييد مشروع قرار اليوم العالمي لرياضة كرة السلة والمشاركة في تقديمه. إن مهمتنا اليوم هي تكريم وأن نكرم رياضة يحبها الناس، وأن نكون بمثابة رُفد لكل من ينظر إلى كرة السلة على أنها طريق لارتياح آفاق أرحب وتحقيق تميز رياضي، وأن نواصل تعزيز مساهمتها في السلام والتنمية العالميين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ربما يمكنني في وقت لاحق أن أخبر الأعضاء خارج إطار هذه الجلسة عن العلاقة بين نشأة كرة السلة وانتشار شبكة الهاتف.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/77/L.95.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى

حد زعمها، ينبغي أن نتذكر أنه مثال على تلاعب هدفه إضفاء شرعية على جريمة العدوان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي تُرتكب يوميا في أوكرانيا. إننا لا نعتبر معاملة رياضيين تمييزا، بل غير مرحب بهم في الساحات الرياضية لأنهم يمثلون الدولة المعتدية المعترف لها بهذه الصفة في العديد من قرارات الجمعية العامة. إنهم يشاركون بنفس ألوان الجيش الروسي، الذي يقتل الأوكرانيين ويدمر بنيتنا التحتية كل يوم. علاوة على ذلك، فإن معظم هؤلاء الرياضيين ينتمون إلى الجيش الروسي أيضا. خلال دورة الألعاب الأولمبية التي أقيمت في طوكيو في عام 2020، حصل رياضيون يمثلون الأندية والمنظمات الرياضية المرتبطة بالجيش الروسي على 63 في المائة من الميداليات التي فازت بها روسيا. لا يمكن استخدام مدفع رشاش لجيش شن حربا عدوانية في يوم ثم تحويله إلى قوس في يوم آخر.

وفي الوقت نفسه، هناك أمثلة على التمييز الحقيقي جراء العدوان الروسي على بلدي. قتلت روسيا عدة مئات من الرياضيين الأوكرانيين منذ بداية الغزو ولن يكون بمقدورهم أبدا التنافس في المسابقات في الساحات الرياضية. وحُرم الآلاف من الرياضيين الأوكرانيين من إمكانية ممارسة الرياضة والاستعداد لمسابقاتهم بسبب تدمير مرافق التدريب الخاصة بهم أو احتلالها، أو لأن القصف الصاروخي المستمر بلا هوادة تسبب في إطلاق صفارات إنذار الغارات الجوية بانتظام في جميع أنحاء البلد، مما أدى إلى تعطيل عمليات التدريب والمسابقات. ينبغي للرياضة على مستوى العالم أن تظهر تضامنها مع الضحية، وليس مع المعتدي، بما يكفل النقاء الأخلاقي للرياضة ونزاهتها ومصادقية اللجنة الأولمبية الدولية. وهذا ما يترجم إلي واقع العبارة الشهيرة لبير دي كوبرتان، "أيّتها الرياضة، أنتِ السلام".

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في سياق شرح الموقف بعد اعتماد مشروع القرار.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند 11 من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

وفي هذا الصدد، نأسف لأن مقدمي مشروع القرار (A/77/L.95) استسلموا لمجموعة صغيرة من البلدان الغربية ورفضوا أن يدرجوا في النص أحكاما تكفل تكافؤ الفرص في المشاركة في المسابقات والبطولات الدولية بين جميع الرياضيين والرياضيات، بدون أي تمييز. وهذا أمر غريب جدا لا سيما وأن بطولة العالم لكرة السلة تبدأ اليوم. نرى أنه لا يجوز إعلان يوم دولي لجمع الناس حول الرياضة وفي الوقت نفسه عدم الاعتراف بأنه لا يجوز التمييز ضد الرياضيين. إننا نؤيد تنمية الرياضة في العالم وفقا للقواعد المتبعة فيها، بصرف النظر عن الحالة السياسية، وفي المقام الأول، عدم جعلها عرضة للمكائد أو الابتزاز. ينبغي أن تكون الرياضة عاملا موحدا بطابعها، ويجب ألا تفرق الناس والدول.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في سياق شرح الموقف قبل اعتماد مشروع القرار.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/77/L.95، المعنون "اليوم العالمي لرياضة كرة السلة". هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/77/L.95؟

اعتمد مشروع القرار A/77/L.95 (القرار 324/77).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين لشرح الموقف بعد اعتماد مشروع القرار، أود أن أذكر الوفود بأن التعليقات تقتصر مدتها على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها. أعطي الكلمة الآن لممثلة أوكرانيا.

السيدة مودرينكو (أوكرانيا) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب أوكرانيا باتخاذ القرار المعنون "اليوم العالمي لرياضة كرة السلة" (القرار 324/77) وتشكر الفلبين على هذه المبادرة، التي أفضت إلى وثيقة متوازنة. وقد انضممنا إلى توافق الآراء، لأن هذا القرار يبرز الدور المهم للرياضة في تعزيز السلام والتعاون والتضامن.

إن مسألة عدم التمييز في الرياضة مسألة مهمة، وفي الوقت نفسه، معقدة. وفيما نلاحظ حسرة روسيا بسبب تعرضها للتمييز على

البند 13 من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مشروعاً القرارين (A/77/L.99 و A/77/L.100)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل غابون ليعرض

مشروع القرار A/77/L.99.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): يود بلدي وألمانيا، إلى جانب مجموعة الأصدقاء المعنية بالصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، أن يؤكد من جديد أمام الجمعية العامة التزامنا المشترك بمكافحة الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية بغية وضع حد لهما. وأود أن أشكر جميع الوفود والبلدان التي أيدت هذه العملية، مما أسفر عن مشروع القرار المعروض علينا اليوم (A/77/L.99).

من الحيوي تعزيز مكافحة الآفة الدولية المتمثلة في الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، حيث إنه يهدد أنواع الأحياء والنظم الإيكولوجية ويقوض جهودنا الجماعية لحماية التنوع البيولوجي. إن هذا النوع من الاتجار غير قانوني. وهو رابع أكثر أنواع الاتجار ربحية في العالم ويشكل تهديدا لمسعى تحقيق التنمية المستدامة. ويعتمد اعتمادا كبيرا على الطلب العالمي على الأحياء البرية. لقد أدت التجارة غير القانونية، وحتى القانونية، في أنواع الحياة البرية إلى ظهور سوق ثبت أنها مربحة جدا.

تتطلب مسألة مكافحة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية اهتماما من أكثر من جانب. إن الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، سواء لتوفير متطلبات العيش أو ابتغاء للربح، يؤدي إلى تدهور أنواع النباتات والحيوانات بسبب الاستغلال المفرط لها من خلال إنشاء شبكات سرية وطنية وعبر الحدود الوطنية والدولية لبيعها في جميع أنحاء العالم.

يقر مشروع القرار الذي نعرضه اليوم بأن ظاهرة الاتجار بالأحياء البرية مرتبطة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومن ثم فهي

لا تشكل فقط تهديدا مباشرا للنظم الإيكولوجية، بل أيضا للأمن وسيادة القانون والحكم الرشيد. لم تعد هناك حاجة لإثبات انخفاض عدد أنواع الأحياء وتناقص تعدادها وتدهور النظم الإيكولوجية. عدة ملايين من أنواع الحيوانات والنباتات مهددة بالانقراض. وما فتئت صحة النظم الإيكولوجية، التي نعتمد عليها، وتعتمد عليها جميع أنواع الأحياء الأخرى، تتدهور بمعدل لم يسبق له مثيل. وبالنظر إلى حجم هذه الظاهرة، يبدو أن الاتفاقيات والتشريعات ذات الصلة قد عفى عليها الزمن، على الرغم من أن اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض قد وضعت إطارا مرجعيا. وإلى جانب إضعاف سبل كسب العيش، فضلا عن إضعاف الأمن الغذائي والصحة ونوعية الحياة في جميع أنحاء العالم، تسبب هذه الحالة المثيرة للقلق - التي تتجلى في عودة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية - بمخاطر اقتصادية ومالية. ولهذا السبب، قامت غابون، إلى جانب ألمانيا، باستكمال مشروع القرار هذا بشأن التصدي للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، بغية أخذ أحدث التطورات والسياسات الدولية في مجال البيئة بعين الاعتبار.

إن تحديث مشروع القرار هذا جزء من الإطار العالمي الجديد للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، وإطار كونمينغ - مونترال العالمي للتنوع البيولوجي، الذي اعتمد في عام 2022، والذي يحدد أهدافا طموحة لحماية الطبيعة وإعادتها إلى حالتها الأولى بحلول عام 2030، والرؤية الاستراتيجية لاتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض للفترة 2021-2030، التي تهدف إلى كفاءة التجارة المستدامة في الأحياء البرية مع الحفاظ على توافقها مع الأولويات الدولية ذات الصلة. يأخذ مشروع القرار بالحسبان آخر المستجدات في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، أي أحكام القرار الذي اعتمدته لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في الآونة الأخيرة، فضلا عن العناصر الجديدة، مثل الصلة بتغير المناخ أو نهج الصحة الواحدة، الذي يعترف بالروابط بين صحة الإنسان والحيوان والبيئة.

إن مشروع القرار الذي قدمته غابون وألمانيا للجمعية لاعتماده اليوم، والذي أيدته 58 دولة شاركت في تقديمه، يتيح لنا فرصة للوقوف

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا لعرض مشروع القرار A/77/L.100.

السيد ستيفانوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار بشأن العقد الدولي لتسخير العلوم لأغراض التنمية المستدامة، 2023-2024 (A/77/L.100) بالنيابة عن مجموعة البلدان الأساسية، التي تضم الأرجنتين وإسبانيا وجنوب أفريقيا وفيت نام وكوبا وهندوراس وهنغاريا وبلدي صربيا.

إن الموضوع الذي نتناوله غاية في الأهمية إذ نسعى جاهدين للتشديد على الدور الحيوي للعلم في سعيينا المشترك لتحقيق التنمية المستدامة. لذلك يبدو من المناسب الاستهلال باقتباس من نيكولا تيسلا، المخترع الصربي الأمريكي العظيم: "التطور التدريجي للإنسان يعتمد بشكل حيوي على الاختراع". يذكّرنا هذا الاقتباس بأن تقدمنا يعتمد على الأخذ بالعلم. ولكن اهتمامنا اليوم لا ينصب على أي نوع من التقدم بل يتمحور حول إحراز تقدم مستدام. إننا نواجه تحديات معقدة، بعضها وجودي للبشرية. لا يمكننا هدر الوقت بعد الآن. لا يمكننا تكرار النمط الذي اتبعناه في الماضي حين كنا ننتظر حتى تجبرنا الظروف على اتخاذ إجراءات ضرورية. وقد تعلمنا درسنا رئيسيين في إطار الجهود التي نبذلها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أولاً، لدينا القدرة على إحداث تغيير. وقد تبين أن التقدم ليس قريب المنال من الناحية النظرية فحسب، بل يتسنى تحقيقه. حققنا بعض الأهداف الإنمائية الأساسية للألفية، مثل الحد من الجوع وتوسيع نطاق فرص التعليم. ولم يكن تحقيق هذا النجاح من قبيل المصادفة؛ بل كان نتاج قرارات مدروسة، وإجراءات حسنة التوقيت، وجهود جماعية متفانية تتماشى مع الأهداف الإنمائية للألفية.

ثانياً، لا يزال التقدم هزئياً. وما برحت قائمة التحديات نفسها التي نحاول التصدي لها، وسبب ذلك في أغلب الأحيان أنماط سلوكنا القديمة. أعادتنا جائحة مرض فيروس كورونا إلى الوراء، وعصفت النزاعات بتقنتنا. وما فتئت نكسبات الجوع والتعليم تظهر من جديد، والأدوات المستخدمة لتعزيز الكرامة الإنسانية والمساواة بين الجنسين

على التحديات أمام حماية جميع الأحياء البرية من خلال النظر في تنفيذ آلية شاملة تأخذ في الحسبان جميع أبعاد الظاهرة كنقطة انطلاق لإيجاد حل. والنص الذي تقدمه ألمانيا وغابون اليوم ويؤكد مجدداً الحاجة إلى اعتماد تشريع أشد رداً من أجل منع الاستغلال الإجرامي للأحياء البرية.

من المهم الحفاظ على زخم العمل الذي تضطلع به الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية وحتى المؤسسات المالية الدولية لمنع جميع الأنشطة البشرية التي تهدد أنواع النباتات والحيوانات على نحو مستدام. ولتحقيق ذلك، يجب أن نعزز التعاون الدولي. تستغل الشبكات الإجرامية التي تعمل خارج الحدود الثغرات الموجودة في تشريعاتنا الوطنية. ولذلك يجب أن نشجع الدول على تحسين مراقبة الحدود.

أختمت كلمتي بالتشديد على مسألة بناء القدرات وإبراز أهمية زيادة التعاون والتنسيق على الصعيد الإقليمي، والتفكير في السبل والوسائل التي يمكننا من حماية التنوع البيولوجي، مع التركيز على الشراكات مع البلدان الأخرى والمنظمات غير الحكومية، والهيئات الدولية من المناطق الأخرى، بغية تفكيك شبكات الاتجار غير المشروع.

أخيراً، بناء على ما سبق ذكره، لا يسعني إلا أن أوصي باعتماد مشروع القرار الذي تقدمه إلى الجمعية العامة اليوم. أنا مقتنع بأن مشروع القرار A/77/L.99، في شكله ومضمونه، يعرض بإيجاز مختلف وجهات نظر الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع. وأعرب مجدداً عن ارتياحي لأن مشروع القرار يأخذ في الحسبان أهمية المسألة التي أبرزت فيه.

في الختام، أود مرة أخرى أن أشكر جميع الوفود التي شاركت في المفاوضات ووثائقها الختامية. لقد قدمت دعماً بالغ الأهمية أوصلنا إلى هذه النقطة. أود أيضاً أن أكرر شكري لجميع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي شاركت بنشاط في هذه العملية. وأود أن أشيد إشادة قوية بجميع من شارك في تقديم مشروع القرار هذا من دول وزملاء. نتمنى أن يُعتمد المشروع بتوافق الآراء.

لنغتتم هذه الفرصة معا لإحداث تأثير يفضي إلى تحوّل يتجاوز الحدود ويعجل من وتيرة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويشكل مستقبلا أكثر إشراقا للأجيال المقبلة. وسيتسنى لنا من خلال التعاون والتنسيق والعمل الجماعي أن نكفل "عقدا" قويا وناجحا لا يترك أحدا خلف الركب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرارين A/77/L.99 و A/77/L.100.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): سأخاطب المشاركين في تقديم مشروع القرارين اللذين قدما في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

أولا، فيما يتعلق بمشروع القرار A/77/L.99، أود أن أعلن أنه منذ تقديمه، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/77/L.99، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار: ألبانيا، بيلاروس، بوتسوانا، كندا، كولومبيا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية الدومينيكية، غينيا الاستوائية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، كينيا، مملكة هولندا، كيريباس، قيرغيزستان، ليختنشتاين، ليتوانيا، مالطة، المغرب، ناميبيا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بنما، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، سلوفينيا، إسبانيا، تايلند، تيمور - ليشتي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، زمبابوي.

وبالانتقال إلى مشروع القرار A/77/L.100، أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة A/77/L.100، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدميه: الاتحاد الروسي، أرمينيا، أندورا، إندونيسيا، إيطاليا، باكستان، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، تيمور - ليشتي، الجبل الأسود، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مولدوفا،

تتعرض لضغوط. الحلول الخاطئة المبنية على الخوف والجهل أخذت تكتسب زخما. من المتوقع هذا العام، في منتصف الموعد النهائي المحدد في أهداف التنمية المستدامة، ألا نحقق أيا من أهداف التنمية المستدامة وألا نحقق سوى 12 في المائة فقط من الغايات. نحن بحاجة إلى إعادة تنظيم صفوفنا. فكيف نمضي قدما؟ خيارنا الوحيد هو الاعتماد على قدراتنا العقلية ومعارفنا الجماعية، أي العلم الذي يفسر لنا الأمور ويمكننا ويوجهنا. إذا أردنا تحقيق ليس ما هو لازم فحسب ولكن مستصوب أيضا، فإن العلم أنجع أدواتنا إن لم يكن أدواتنا الوحيدة. والمعرفة التي يخلقها العلم تؤدي دورا محوريا في التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولكن لتحقيق هذا الغرض، يجب أن يتطور العلم على مستوى العالم أيضا.

ينبغي زيادة الوصول إلى المعرفة، وزيادة انفتاحها على الابتكار المستدام. ومن المهم بالقدر نفسه أن ينصب تركيزنا على إدماج المعرفة في عملية صنع القرار. تؤمن صربيا إيماننا راسخا بأن مواجهة المشاكل العالمية تتطلب تعاونا عالميا. وبناء على الزخم الذي أوجدته مبادرة السنة الدولية لتسخير العلوم الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، اقترحنا مبادرة العقد الدولي للعلوم من أجل التنمية المستدامة، الذي حظي بدعم قوي من بلدان المجموعة الأساسية ذات التوجهات الفكرية المماثلة. من الواضح أن المبادرة تهدف إلى إعلاء دور العلم لمواجهة التحديات العالمية والنهوض بالتنمية المستدامة. وهذا أمر مهم جدا بالنظر إلى البيان الوارد في مشروع تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2023 الذي يشير إلى أن المبادرات الحالية غير كافية. إننا ندعو إلى هذه المبادرة بهدف إنشاء منتدى واسع النطاق وطويل الأجل من أجل العمل الجماعي وتبادل المعارف والتعاون الدولي. تتوخى المبادرة التعاون في تخصصات علمية متنوعة لإحراز تقدم ملموس في التنمية المستدامة. إننا نحث منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على الاضطلاع بدورها بوصفها الوكالة الرائدة في تنفيذ المبادرة. كما نحض جميع الأعضاء على المشاركة في الأحداث القادمة والمداومة على الإلمام بالمستجدات والبقاء يقظين خلال رحلتنا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

والفتيات سيسهمان إسهاما حاسما في إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. مع ذلك، وكما أكدنا مرارا في مختلف المحافل المتعددة الأطراف، ما فتئت الدول تحت منظومة الأمم المتحدة لسنوات على تعميم منظور جنساني يعترف بدور النساء والفتيات في مجال التكنولوجيا ويدعو إلى تعزيز مشاركتهن فيها. وفي هذا الصدد، فقد دأبت كولومبيا، تمشيا مع سياستها الخارجية النسوية، على أن تحت في المفاوضات على إشارات صريحة إلى استنتاجات لجنة وضع المرأة، ولا سيما استنتاجات الدورة السابعة والستين، التي ركزت على الابتكار والتغير التكنولوجي والتعليم في العصر الرقمي.

ولا ينبغي التشكيك في أهمية شيء اتفقت عليه الدول عاما بعد عام في إطار محفل حكومي دولي متخصص في الشؤون الجنسانية، بعد عملية مداولات طويلة وشاملة. ونحن بحاجة إلى نظرة كلية للحالة تعترف بإسهامات نصف سكان العالم، بغية ضمان تسخير إمكانات العلم والابتكار والتكنولوجيا تسخيرا كاملا لتحسين حياتهن. ونأسف لأن الوفود لم توافق جميعها على بعض هذه الصياغة، ولكننا نأمل أن يؤدي العقد الدولي الذي ندشنه بقرار اليوم إلى تعزيز المناقشات الموضوعية التي تتناول أسباب وعواقب الفجوات الهائلة التي تواجهها النساء والفتيات في مجال العلوم. ومن أجل ذلك، سيكون من الأهمية بمكان ضمان استمرار التقدم في مجال المساواة بين الجنسين في المحافل المتعددة الأطراف، بالبناء على ما تم الاتفاق عليه في صكوك مثل إعلان ومنهاج عمل بيجين، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، والاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة. وستظل كولومبيا ملتزمة بضمان أن تصبح المساواة بين الجنسين حقيقة واقعة.

السيد أندريس بينتو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نتقدم المكسيك بالشكر إلى ألمانيا وغابون على عملهما في تيسير القرار 325/77، بشأن التصدي للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية. وقد مثل هذا القرار تاريخيا فرصة للدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لتعزيز تحالفاتها وتعاونها من أجل تشجيع اتباع نهج شامل لمكافحة هذا الشكل من أشكال الاتجار.

زمبابوي، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، الصين، طاجيكستان، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، قبرص، قيرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كيريباس، كينيا، لايتفيا، ليتوانيا، مالطة، ماليزيا، مصر، المغرب، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، هولندا، اليونان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرارين A/77/L.99 وA/77/L.100.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/77/L.99، المعنون "التصدي للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية". هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/77/L.99؟

اعتمد مشروع القرار A/77/L.99 (القرار 325/77).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/77/L.100، المعنون "العقد الدولي لتسخير العلوم لأغراض التنمية المستدامة، 2023-2033". هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/77/L.100؟

اعتمد مشروع القرار A/77/L.100 (القرار 326/77).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة شرحا للموقف بعد اعتماد مشروع القرار، أود أن أذكر الوفود بأن بيانات شرح الموقف تقتصر مدتها على 10 دقائق وينبغي أن يدلي بها الممثلون من مقاعدهم. وأود أيضا أن أذكر الجميع بأنه لا يجوز للوفود المقدمة لأحد القرارين أو كليهما أن تدلي ببيانات تعليلا للموقف.

السيدة أوردوز دوران (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): تؤمن كولومبيا إيمانا راسخا بأن العلم والتكنولوجيا والابتكار أمور ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة من أجل رفاه البشرية والانتقال إلى نماذج اقتصادية تتسجم مع الطبيعة. وفي هذا الصدد، نرحب باتخاذ القرار 326/77 وإعلان العقد الدولي لتسخير العلوم لأغراض التنمية المستدامة.

ونرحب أيضا بإدراج منظور جنساني في القرار. وكما يرد في النص بوضوح، فإن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند 13 من جدول الأعمال.

البند 18 من جدول الأعمال (تابع)

التنمية المستدامة

مشروع قرار (A/77/L.93)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بنما لعرض مشروع القرار A/77/L.93.

السيدة كونسبسيون جاراميلو (بنما) (تكلمت بالإسبانية):

أشكركم، سيدي الرئيس، على السماح لي بعرض مشروع القرار A/77/L.93 في الجمعية العامة.

وبصفتي الممثل الدائم لجمهورية بنما لدى الأمم المتحدة، يشرفني أن أحاطب الجمعية اليوم بصفتي ميسرا مشاركا مع الإمارات العربية المتحدة. ويشرفني أن أعرض مشروع قرار يعلن اليوم الدولي للطاقة النظيفة، وهي مبادرة ذات أهمية كبيرة لمستقبل كوكبنا. والاقتراح، الذي قدمته بنما والإمارات العربية المتحدة إلى الأعضاء في 21 حزيران/يونيه 2023، هو مبادرة تسعى إلى تعزيز الوعي بأهمية التحولات في مجال الطاقة لتحقيق التنمية المستدامة ودفع مكافحة أزمة المناخ. نحن ندرك أن الانتقال إلى مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة أمر ضروري لمواجهة تحدياتنا البيئية والاجتماعية والاقتصادية الحالية، وكذلك لضمان بقاء الإنسان ورفاهه على هذا الكوكب. وكما أشار الأمين العام أنطونيو غوتيريش، إذا لم نضع حدا لتلوث الوقود الأحفوري ونعجل بانتقالنا إلى الطاقة المتجددة، فسوف نحرق البيت الوحيد الذي لدينا.

وبعد أسابيع من المفاوضات المكثفة والعمل الشاق، يسرنا أن نقدم مشروع القرار هذا لاعتماده في الجلسة العامة للجمعية العامة اليوم. ومن خلاله نسلط الضوء على أهمية دمج أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف 7، كإطار إرشادي لضمان انتقال عادل وشامل ومستدام للطاقة. كما ستكون الطاقة النظيفة، بما في ذلك الطاقة المتجددة، عنصرا هاما يجب مراعاته عند مواجهة تحديات التنمية المستدامة، وهي

ويعكس نص هذا العام أوجه هامة بشأن هذه المسألة. ونرحب بتشديده على الأثر السلبي للجرائم التي تؤثر على البيئة، فضلا عن الاعتراف بأن منع الاتجار غير المشروع بالنباتات والحيوانات على حد سواء يمكن أن يكون جزءا من الجهود الدولية الجماعية لمكافحة الجرائم التي تؤثر على البيئة.

وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بكون أن القرار يبرز أهمية إطار كومنينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، الذي يحدد أهدافا واضحة لوقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس مساره. ولهذا السبب تتضم المكسيك اليوم إلى توافق الآراء بشأن هذا القرار الهام.

وموقف المكسيك واضح. نحن نرفض أي عمل له تأثير سلبي على التنوع البيولوجي الكوكبي. ولذلك، نأسف بشدة لإزالة الإشارة إلى الصك الدولي الملزم قانونا بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه المستدام. وكما يعلم الجميع، تم التوصل إلى اتفاق في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام بتوافق الآراء بين أعضاء الجمعية العامة من خلال اتخاذهم القرار 321/77، وهو أمر هام إذا ما نظرنا في الحالة الراهنة لسيادة القانون على الصعيد الدولي. ويشكل تنفيذ الاتفاق نقطة تحول في حفظ المحيطات واستخدامها المستدام، حيث أنه أول معاهدة دولية تنظم الأعمال خارج نطاق الولاية الوطنية. ولذلك فإن لها علاقة مباشرة بالاتجار غير المشروع بالنباتات والحيوانات من خلال تأثيرها المباشر وغير المباشر على الحياة البحرية والتنوع البحري. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للترحيب باعتماد الاتفاق ونحث جميع الدول على التوقيع عليه في 20 أيلول/سبتمبر، بغية ضمان دخوله حيز النفاذ بسرعة.

ولهذه الأسباب، ترى المكسيك أن القرار المتعلق بالتصدي للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية ينبغي أن يعترف باعتماد صكوك دولية تسعى إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي وعكس مسار خسائره.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير شرحا

للموقف بعد اتخاذ القرار.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة A/77/L.93، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدميه: إندونيسيا، باكستان، بوركينا فاسو، بيرو، بيلاروس، تركمانستان، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، زيمبابوي، الصين، فييت نام، قطر، قبرغيزستان، كمبوديا، كوبا، كيريباس، كينيا، مصر، ملديف، موريتانيا، الهند.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/77/L.93، المعنون "اليوم الدولي للطاقة النظيفة". هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/77/L.93؟

اعتمد مشروع القرار A/77/L.93 (القرار 327/77).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين شرحا للموقف بعد اتخاذ مشروع القرار، أود أن أذكر الوفود بأن بيانات شرح الموقف تقتصر مدتها على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة ولدرن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): بالنسبة عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، أود أن أعرب عن شكرنا للميسرين على نجاحهم في رعاية القرار 327/77.

تؤيد الولايات المتحدة بقوة تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في كفاءة حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة المأمونة والمستدامة بتكلفة ميسورة. وتحقيقا لهذه الغاية، يسرنا أن ننضم إلى توافق الآراء بشأن هذا القرار الذي يحدد يوم 26 كانون الثاني/يناير بوصفه اليوم الدولي للطاقة النظيفة. في الوقت الذي يواجه فيه العالم أثار أزمة المناخ التي تزداد شديدا، ترى الولايات المتحدة أنه يجب علينا مضاعفة جهودنا في العقد 2020 البالغ الأهمية نحو الحد من الاحترار 1,5 درجة مئوية. يطلق قطاع الطاقة أكثر من ثلثي الانبعاثات العالمية. ولذلك، بغية توفير خدمات الطاقة الحديثة المأمونة والمستدامة للجميع بتكلفة ميسورة يجب مراعاة الحاجة إلى الانتقال العادل بأسرع ما يمكن إلى نظم الطاقة التي تصل بصافي الانبعاثات إلى مستوى الصفر.

مسألة سيتم مناقشتها هذا العام خلال قمة أهداف التنمية المستدامة، وقمة الطموح المناخي، وبعد ذلك في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وأود أن أعرب عن خالص شكري للدعم القيم والتأييد لهذه المبادرة من قبل أعضاء المجموعة الأساسية - أوروغواي، باراغواي، البحرين، البرازيل، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، سورينام، شيلي، عمان، غيانا، الفلبين، كوستاريكا، كولومبيا، المغرب، المملكة العربية السعودية - وكذلك للوفود التي انضمت إلينا كمقدمين، اعترافا بأهمية مشروع القرار وملاءمته. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لجميع الوفود على مشاركتها الفعالة ومرونتها خلال المفاوضات. وقد أثرت جميع إسهاماتها العملية ومكنت من أن تكون هذه الوثيقة متوازنة وممثلة لمنظورات بلداننا واحتياجاتها المتنوعة. لقد كان جهدا مشتركا وتعاونيا أظهر التزامنا الجماعي بالتصدي للتحديات الملحة لنظام الطاقة لدينا وبيتنا.

سيكون إعلان اليوم الدولي للطاقة النظيفة بمثابة تذكرة سنوية بالحاجة الملحة للانتقال نحو المصادر والتقنيات النظيفة التي من شأنها أن تمكننا من تحقيق استدامة الطاقة في جميع أنحاء العالم وتعزيز التزامنا بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ومن الآن فصاعدا، سيكون 26 كانون الثاني/يناير من كل عام منصة لدفع اعتماد السياسات والممارسات لتعزيز الوعي بالاستخدام المستدام لمواردنا من الطاقة وتعزيز التعاون من خلال تبادل أفضل الممارسات والتقنيات والمعارف من أجل تعزيز التحول العالمي في مجال الطاقة. أما بعد، فإنني أدعو أولئك الذين لم ينضموا بعد إلى هذه المبادرة إلى أن يفعلوا ذلك بوصفهم من مقدمي مشروع القرار. ويشرفني أيضا أن أعول على تأييد الجمعية بالإجماع حتى يتسنى اعتماد مشروع القرار A/77/L.93 بتوافق الآراء. وبقيامنا بذلك، سنؤكد من جديد التزامنا الجماعي بمستقبل أكثر استدامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/77/L.93.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

لتدابير خفض درجة التلوث، الذي قطعناه في المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، يجب أن نحرز تقدماً فوراً بشأن الالتزام المشترك الذي قطعناه في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين فيما يتعلق بالخفض التدريجي للطاقة المولدة من الفحم التي لا تزال منتشرة. من المستحيل تخفيض الاحترار العالمي 1,5 درجة مئوية بدون التخلي بسرعة عن استعمال الفحم الحجري.

إن الحصول على الطاقة النظيفة على نطاق واسع بأسعار معقولة من أجل تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة والوفاء بالتزاماتنا المتعلقة بتغير المناخ أمران مترابطان وإن كان يصعب تحقيقهما، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً. وتقع على عاتقنا جميعاً مسؤولية مشتركة تتمثل في بناء أنظمة طاقة تتسم بالقوة والمرونة والتنوع، وبوسائل منها التعجيل بنشر مصادر الطاقة المتجددة، وتعزيز البيئات التنظيمية، وتوسيع نطاق اتصال الشبكة.

السيدة سيغورا (فرنسا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

نشكر الميسرين فضلاً عن جميع المشاركين على مشاركتهم البناءة.

أثناء المفاوضات المتعلقة بالقرار 327/77، سبقت حجج مفادها أن الطاقة والمناخ مسألتان غير مترابطتين. ومع ذلك، فإن قطاع الطاقة إلى حد بعيد أكبر مصدر لانبعاثات غازات الدفيئة العالمية. يأسف الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لأن القرار لا يعبر عن الصلة التي لا مراء فيها بين الطاقة والمناخ بشكل كاف. ونأسف أيضاً لأن القرار يتضمن إشارة إلى تكنولوجيات أنظف للوقود الأحفوري. نؤكد على أن انضمامنا إلى توافق الآراء اليوم لا يعني موافقتنا على هذه الصيغة، التي لا يجوز أن تعتبر سابقة للمفاوضات في المستقبل.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى العمل مع الجميع لكفالة التعجيل بخفض انبعاثات الكربون من جميع القطاعات وإتاحة الطاقة للجميع. ونثق بأن اليوم الدولي للطاقة النظيفة سيسهم في تحقيق تلك الأهداف.

فيما يتعلق بالإشارة الواردة في الفقرة الثامنة من الديباجة إلى تيسير الحصول على بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، نؤكد موقفنا ومؤداه أن الصياغة المتعلقة بالتجارة، التي يُتفاوض عليها أو تُعتمد في الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أو تحت رعايتهما، لا يُعتمد بها في السياسات التجارية للولايات المتحدة أو التزاماتها أو تعهداتها التجارية أو في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية، بما فيها المناقشات أو المفاوضات التي تجري في ذلك المحفل. وينطبق نفس الموقف على الدعوات إلى اعتماد نهج يمكن أن تقوض حوافز الابتكار من قبيل عمليات نقل التكنولوجيا التي لا تتم بصورة طوعية أو بشروط متفق عليها.

السيدة وود (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن المملكة المتحدة، أود أن أشكر الميسرين على القرار 327/77. ويسرنا أن ننضم إلى توافق الآراء.

إن الانتقال إلى الطاقة النظيفة على مستوى العالم أمر أساسي في جهودنا الرامية إلى الحد من انبعاثات الكربون، والحفاظ على التزامنا باتفاقية باريس من حيث تخفيض الاحترار 1,5 درجة مئوية وتحقيق أهدافنا فيما يخص التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 7. إن النجاح في تحقيق ذلك يعتمد على التحول عالمياً من الوقود الأحفوري إلى الطاقة والتقنيات ومصادر الطاقة المتجددة الخالية من الكربون والمنخفضة الكربون للإبقاء على الاحترار عند مستوى 1,5 درجة مئوية.

تري المملكة المتحدة أن أفضل خيار في المستقبل فيما يتعلق بنظم الطاقة القوية والفعالة التكلفة لا يكون بالتمسك بالوقود الأحفوري بدون داع من خلال استخدام تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتطورة والأنظف. لا ينبغي النظر في استخدام التكنولوجيا التي تحد من الانبعاثات إلا عندما تكون ضرورية لإزالة انبعاثات الكربون من الاقتصاد بتكلفة منخفضة ولا سيما في القطاعات التي يصعب فيها الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر.

شددت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ على العواقب الوخيمة التي قد تتجم عن ذلك إذا لم نعمل حاليها. وبالإضافة إلى التزامنا بالتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري غير الخاضع

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في سياق

تعليل الموقف بعد اعتماد مشروع القرار .

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستأنف الجمعية العامة الآن نظرها

في البند الفرعي (ب) من البند 18 من جدول الأعمال للبت في مشروع القرار الصادر بوصفه الوثيقة A/77/L.96. نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/77/L.96.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/77/L.96، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار: أستراليا، النمسا، بربادوس، بلجيكا، بليز، بوتسوانا، بلغاريا، كابو فيردي، كندا، كرواتيا، قبرص، الدانمرك، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، غينيا الاستوائية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، آيسلندا، إندونيسيا، إيطاليا، كينيا، مملكة هولندا، كيريباس، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، المغرب، مقدونيا الشمالية، بولندا، البرتغال، رومانيا، ساموا، سيشيل، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، توغو، توفالو، أوكرانيا، فانواتو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/77/L.96، المعنون "طرائق إضافية لعقد المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار

A/77/L.96؟

اعتمد مشروع القرار A/77/L.96 (القرار 328/77).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب

في اختتام نظرها في البند الفرعي (ب) من البند 18 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في سياق

تعليل الموقف بعد اعتماد مشروع القرار .

بذلك تختتم الجمعية العامة المرحلة الحالية من نظرها في البند

18 من جدول الأعمال.

البند 7 من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة

اختتمت نظرها في البند الفرعي (ب) من البند 18 من جدول الأعمال في جلستها العامة 56 المعقودة في 20 كانون الأول/ديسمبر 2022. ولكي تبت الجمعية في مشروع القرار A/77/L.96، لا بد من إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (ب) من البند 18 من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب

النظر في البند الفرعي (ب) من البند 18 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند 18 من جدول الأعمال (تابع)

التنمية المستدامة

(ب) متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة

النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة

تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية

الصغيرة النامية

مشروع القرار (A/77/L.96)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة

قررت، في جلستها العامة الثالثة المعقودة في 16 أيلول/سبتمبر 2022، إحالة البند الفرعي (ب) من البند 18 من جدول الأعمال إلى اللجنة الثانية. وبغية تمكين الجمعية من البت في الوثيقة بسرعة، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في النظر مباشرة في البند الفرعي (ب) من البند 18 من جدول الأعمال في جلسة عامة، والشروع في النظر فيه على الفور؟

البند 7 من جدول الأعمال (تابع)

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/77/L.92، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار: أرمينيا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، اليونان، آيسلندا، إيطاليا، كازاخستان، مملكة هولندا، قيرغيزستان، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، مقدونيا الشمالية، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/77/L.92، المعنون "الطرائق الإضافية لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/77/L.92؟

اعتمد مشروع القرار A/77/L.92 (القرار 329/77).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ب) من البند 21 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند 7 من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية العامة اختتمت نظرها في البند 94 من جدول الأعمال في جلستها العامة 46 المعقودة في 7 كانون الأول/ديسمبر 2022. لكي يتسنى للجمعية العامة البت في مشروع المقرر A/77/L.101، لا بد من إعادة فتح باب النظر في البند 94 من جدول الأعمال. هل لي أن أعتبر

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية العامة اختتمت نظرها في البند الفرعي (ب) من البند 21 من جدول الأعمال في جلستها العامة 56 المعقودة في 20 كانون الأول/ديسمبر 2022. ولكي تبت الجمعية في مشروع القرار A/77/L.92، لا بد من إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (ب) من البند 21 من جدول الأعمال. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (ب) من البند 21 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند 21 من جدول الأعمال (تابع)

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

(ب) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

مشروع القرار (A/77/L.92)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ي لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية العامة قررت، في جلستها العامة الثالثة المعقودة في 16 أيلول/سبتمبر 2022، إحالة البند الفرعي (ب) من البند 21 من جدول الأعمال إلى اللجنة الثانية. وبغية تمكين الجمعية من البت في الوثيقة بسرعة، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في الشروع فورا في النظر في البند الفرعي (ب) من البند 21 من جدول الأعمال في جلسة عامة، والشروع في النظر فيه على الفور؟

تقرر ذلك (505/77 بـ).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستأنف الجمعية العامة الآن نظرها في البند الفرعي (ب) من البند 21 من جدول الأعمال للبت في مشروع القرار الصادر بوصفه الوثيقة A/77/L.92.

نشر الآن في النظر في مشروع القرار A/77/L.92.

البند 127 من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

(ط) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي

مشروع قرار (A/77/L.102)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان لعرض مشروع القرار A/77/L.102.

السيد موسايف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): يتشرف وفد أذربيجان، بالنيابة عن أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي، بعرض مشروع القرار A/77/L.102 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي".

إن منظمة التعاون الاقتصادي منظمة إقليمية تتألف من 10 دول أعضاء موزعة في أنحاء غرب وشرق آسيا وآسيا الوسطى والقوقاز، وبذلك تشكل جسراً حيوياً يربط بين أوروبا وآسيا. وتشكل منظمة التعاون الاقتصادي، بفضل موقعها الجغرافي الفريد من الناحية الاستراتيجية، منبراً لتعزيز وإثراء التعاون الإقليمي في مجالات حاسمة مثل التجارة والنقل والربط والطاقة المستدامة والسياحة والنمو الاقتصادي والإنتاجية والرفاه الاجتماعي والبيئة. وفي وقت يواجه فيه العالم تحديات عالمية معقدة ومتشابكة، يكتسب التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي أهمية إضافية. وتجد خبرات الأمم المتحدة ومواردها وقدراتها التي لا مثيل لها عنصراً مكملاً قيماً في الشبكات والنهج الإقليميين لمنظمة التعاون الاقتصادي، المجهزة بشكل أفضل للتصدي للتحديات المحلية. وفي هذا السياق، نعتقد أن العلاقات بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي تبشر بأن تكون مفيدة للمنظمتين.

وإذ نقرب من مؤتمر قمة أهداف التنمية المستدامة، وهو لحظة فاصلة في تقييم تقدمنا الجماعي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يرسى مشروع القرار المعروض علينا أساساً متيناً للتعاون الموسع مع الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها في مجموعة واسعة من المجالات ذات الصلة بمنظمة التعاون الاقتصادي، بما في ذلك

أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند 94 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند 94 من جدول الأعمال (تابع)

التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي

مشروع المقرر (A/77/L.101)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية العامة قررت، في جلستها العامة الثالثة المعقودة في 16 أيلول/سبتمبر 2022، إحالة البند 94 من جدول الأعمال إلى اللجنة الأولى. وبغية تمكين الجمعية من البت في الوثيقة بسرعة، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في النظر في البند 94 من جدول الأعمال مباشرة في الجلسة العامة والشرع فوراً في النظر فيه؟

تقرر ذلك (المقرر 505/77 بـ).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستأنف الجمعية العامة الآن نظرها في البند 94 من جدول الأعمال للبت في مشروع المقرر الصادر بوصفه الوثيقة A/77/L.101.

نشر الآن في النظر في مشروع المقرر A/77/L.101، المعنون "الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025 المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة 240/75". هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع المقرر A/77/L.101؟

اعتمد مشروع المقرر A/77/L.101 (المقرر 512/77 بـ).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند 94 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

السيدة خيمينيث دي لا هوث (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية):
يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

يؤيد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء القرار بشأن "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي" (القرار 330/77) ويشجع على زيادة التعاون بين المنظمين، متشياً مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، لا يزال القرار يتضمن صيغة تمثل مشكلة لمجموعتنا. بالإشارة إلى الصيغة المتعلقة بإعلان باكو، يكرر الاتحاد الأوروبي التأكيد على أن الإشارات المتعلقة بقبرص في هذه الوثيقة لا تتسق مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة القائمة بشأن هذه المسألة، ولا مع القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة. وبما أن الاتحاد الأوروبي قد أعرب باستمرار عن هذا الموقف خلال المشاورات وفي المفاوضات المتعلقة بالإصدارات السابقة لهذا القرار خلال الدورتين الثالثة والسبعين والخامسة والسبعين للجمعية العامة، فإننا نأسف لعدم بذل أي جهد لمعالجة شواغلنا فيما يتعلق بالفقرة 3 من المنطوق. ولذلك فإننا ننأى بأنفسنا عن تلك الفقرة.

ونأسف أيضاً لأننا لم نتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن إدراج إشارة إلى حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الإنسان للنساء والفتيات، في الفقرة 37 من المنطوق. ونشعر بقلق بالغ إزاء التآكل المتزايد والمنهجي لاحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للنساء والفتيات في أفغانستان. يجب أن تتمكن النساء والفتيات من المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة في جميع مناحي الحياة العامة، والعيش في مأمن من جميع أشكال العنف والتمييز، وأن تكون لديهن إمكانية مجانية ومتساوية للجوء إلى العدالة والوصول إلى الرعاية الصحية والعمل والتعليم، فضلاً عن حرية التنقل.

ونؤكد من جديد التزامنا بمواصلة المشاركة وتقديم المساعدة لصالح السكان الأفغان، في إطار نهج قائم على المبادئ. ويحثّ الاتحاد الأوروبي حركة طالبان على السماح للمرأة بالمشاركة على قدم المساواة وبصورة مجدية في تقديم المعونة والخدمات حتى تتمكن المرأة من المشاركة الكاملة والنشطة في المجتمع، فضلاً عن تلقي المعونة.

على سبيل المثال لا الحصر النقل والربط والتجارة والطاقة والزراعة والصناعة والسياحة. ويشدد مشروع القرار أيضاً على التحديات التي تواجهها البلدان غير الساحلية في إطار منظمة التعاون الاقتصادي، ويدعو وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية إلى تقديم المساعدة والتعاون في معالجة هذه المسائل.

ونحن واثقون بأن مشروع القرار يمثل خريطة طريق شاملة للرحلة التعاونية المقبلة. وفي الختام، أود أن أعرب عن شكرنا وتقديرنا لجميع الوفود على مشاركتها النشطة وإسهاماتها البناءة خلال عملية التفاوض، وأن أشجع الدول الأعضاء بقوة لا على المصادقة على مشروع القرار وتأنيده فحسب، بل أيضاً على النظر في الانضمام إليه كمشركين في تقديمه. ونأمل أن نراه يُعتمد بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/77/L.102.

وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة A/77/L.102، انضم البلدان التاليان أيضاً إلى مقدمي مشروع القرار: باكستان وكازاخستان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/77/L.102، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/77/L.102؟

اعتمد مشروع القرار A/77/L.102 (القرار 330/77).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين شرحاً للموقف بعد اعتماد مشروع القرار، أود أن أذكر أعضاء الوفود بأن بيانات شرح الموقف تقتصر على 10 دقائق وينبغي أن تقدمها الوفود من مقاعدها.

القمعية إلى تفاقم التحديات التي تواجه شعب أفغانستان وتحدّ من قدرة منظمات الإغاثة على الوصول إلى المجتمعات الضعيفة. إن دعم الشعب الأفغاني، بما في ذلك من خلال المساعدة في معالجة الأزمات الاقتصادية والإنسانية المستمرة في أفغانستان، يمثل أولوية ملحة للولايات المتحدة.

وبتلك التوضيحات، يسرّ الولايات المتحدة أن تنضم إلى توافق الآراء بشأن القرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير شرحاً للموقف بعد اعتماد مشروع القرار.

وقد طُلبت الكلمة ممارسة لحق الرد. وأودّ أن أذكر الأعضاء بأن مدة البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على 10 دقائق للمداخلة الأولى وعلى 5 دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد تشيتين (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أرد على مسألة أثّرت في تعليل الموقف الذي تلي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، أودّ أولاً أن أرحّب بنجاح اتخاذ القرار المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي" (القرار 330/77). تولي تركيا أهمية قصوى، بوصفها عضواً مؤسساً في منظمة التعاون الاقتصادي، لدور المنظمة في مواجهة التحديات العالمية الحالية. وفي هذا الصدد، ستواصل تركيا دعم المنظمة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق قدر أكبر من الترابط في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، تدعو تركيا إلى النهوض بالتعاون القائم بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي وستساهم في جميع الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية.

إن شرح الموقف الذي تمت قراءته باسم الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بقضية قبرص هو للأسف مثال على التحيز والانحياز. لا يمكن التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة ومستدامة بشأن جزيرة قبرص إلا بعد عملية تُستهل بإعادة تأكيد المساواة المتأصلة في السيادة والمركز الدولي المتساوي لشعب القبارصة الأتراك التي اعترفت بها اتفاقات عامي 1959 و 1960. لقد اعترف الاتحاد الأوروبي بالإدارة القبرصية

وبالتالي، نعتقد أن تنفيذ برنامج مناصرة أفغانستان، بما في ذلك المعونة الإنمائية، ينبغي أن يستند إلى احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق النساء والفتيات، وإلى احترام المبادئ الإنسانية.

ونثق بأن مواقفنا ستؤخذ في الحسبان في المستقبل حتى نتتمكن من مواصلة تأييد هذا القرار.

السيد هاكوبيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): طلبتُ الكلمة لشرح موقف وفد أرمينيا من القرار المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي" (القرار 330/77).

كانت أرمينيا قد طلبت حذف الفقرة 3 من القرار التي تشير إلى وثيقة قديمة اعتُمدت في عام 2012، وما فتئت تلك الفقرة متمثلة في خمس نسخ سابقة من القرار نفسه منذ الدورة السابعة والستين للجمعية العامة ولم تحظ قط بتوافق الآراء. تتضمن الوثيقة المعنية صياغات أحادية الجانب إزاء النزاعات تتجاوز تماماً نطاق وولاية منظمة تتعامل مع قضايا التعاون الاقتصادي. لذلك ينأى وفد أرمينيا بنفسه عن الفقرة 3 من منطوق القرار ويطلب تسجيل هذا الموقف على النحو الواجب في محضر الجلسة.

السيد أيلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): تتقدم الولايات المتحدة بخالص الشكر إلى أذربيجان على عملها في تيسير هذا القرار (القرار 330/77) ويسرّها أن تنضم إلى توافق الآراء. ونغتنم هذه الفرصة لتوضيح موقفنا بشأن بضعة مسائل.

نؤكد موقفنا المتمثل في أن الصياغة المتعلقة بالتجارة التي يُفاوض عليها أو تُعتمد في الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو تحت رعايتهما لا يُعتمد بها في السياسات التجارية للولايات المتحدة أو في التزاماتنا أو تعهداتنا التجارية أو في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية، بما فيها المناقشات أو المفاوضات التي تجري في ذلك المحفل. ولئن كانت الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية تربطهما مصالح مشتركة، فإن لهما أدواراً وعضوية مختلفة.

وتتأى الولايات المتحدة بنفسها عن الفقرة 37 من المنطوق بشأن إعادة الإعمار والتنمية في أفغانستان. تؤدي سياسات طالبان

تظل معلقة في تلك المناطق إلى حين إعادة التوحيد، وهو ليس خطأ أي أحد غير السلطة القائمة بالاحتلال. إن تركيا وكيانها الانفصالي في المناطق المحتلة من قبرص يؤيدان علناً تقسيم قبرص باقتراح حل قائم على وجود دولتين بعيداً عن معايير الأمم المتحدة الراسخة منذ أمد بعيد. وتجدر الإشارة إلى أن الإشارات الصريحة إلى معايير الأمم المتحدة المحددة لإعادة توحيد قبرص ليست كافية وقد أكدها مجلس الأمن باستمرار، بما في ذلك في قراره الأخير الصادر في كانون الثاني/يناير 2023 (قرار مجلس الأمن 2674 (2023)) والبيانات الصحفية الصادرة في تموز/يوليه وآب/أغسطس 2023.

وأود أن أؤكد من جديد التزام حكومة قبرص بإيجاد حل عادل وواقعي وقابل للتطبيق لمسألة قبرص على أساس متفق عليه يتمثل في اتحاد ذي منطقتين وطائفتين وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد تشيتين (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أريد أن أذكر أن نظير ممثل القبارصة اليونانيين هو ممثل القبارصة الأتراك، الغائب ظلاً عن القاعة اليوم. ويمكن لمكتب ممثل القبارصة الأتراك تقديم مزيد من التفاصيل عن هذه المسألة حسب الاقتضاء.

السيد بيتاكيس (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): يحترم وفد بلدي احتراماً تاماً وقت جميع الوفود في هذه القاعة. لذلك، سأرفض بإيجاز رفضاً كلياً التحريف الذي حاول وفد تركيا تقديمه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ط) من البند 127 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند 127 من جدول الأعمال (تابع)

(ي) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية

مشروع قرار (A/77/L.97)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تونس لعرض مشروع القرار A/77/L.97.

اليونانية بوصفها عضواً كامل العضوية رغم تصويت القبارصة اليونانيين بأغلبية ساحقة في عام 2004 رافضين التسوية الشاملة. ومنذ ذلك الحين، لم يتمكن الاتحاد الأوروبي من اتخاذ موقف متوازن بشأن القضية القبرصية. وما دامت مواقف الاتحاد الأوروبي تجسد مصالح القبارصة اليونانيين حصراً، فإنه سيواصل استبعاد نفسه من التأهل لدور المساهم الموضوعي في الجهود المبذولة بحثاً عن حل.

وينبغي للذين يعتبرون الجانب القبرصي اليوناني المالك الوحيد للجزيرة أن يتخلوا عن هذا الموقف. وندعو الجميع إلى التركيز على الحقائق. فالجمهورية التركية لشمال قبرص هي إحدى الدولتين في الجزيرة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يؤكد من جديد المساواة في السيادة والمركز الدولي المتساوي للشعب القبرصي التركي وأن يتصرف وفقاً لذلك. والاعتراف بالجمهورية التركية لشمال قبرص، تمثيلاً مع دعوة رئيسنا في الجمعية العامة العام الماضي (انظر A/77/PV.4)، هو إحدى الوسائل لتحقيق تلك الغاية. وستواصل تركيا الوقوف إلى جانب الجمهورية التركية لشمال قبرص بكل الوسائل وستكون صوت القبارصة الأتراك على جميع المنابر الدولية.

السيد بيتاكيس (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): أجد لزاماً علي أن أمارس حق الرد رداً على البيان الذي أدلى به وفد تركيا. إن قبرص عضو في الأمم المتحدة، وهي الدولة الوحيدة المعترف بها في الجزيرة بموجب القانون الدولي، ولا يساور المجتمع الدولي أي شك في ذلك. والملاحظات التي أدلت بها تركيا للتو مرفوضة على أساس صلتها بالأمر ومضمونها على حد سواء، لأنها تتناقض بشكل صارخ مع قرارات مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بالادعاء بأن الاتحاد الأوروبي متحيز ضد تركيا لأن قبرص أصبحت دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي قبل إعادة توحيدها - فقد أثبت الاتحاد الأوروبي أنه غير متحيز وفعال في تسوية مسألة قبرص. وقدم الاتحاد الأوروبي إلى طائفة القبارصة الأتراك دعماً مالياً وتقنياً كبيراً منذ عام 2006.

وأود أيضاً أن أكرر التأكيد على أنه في حين أن المناطق المحتلة من قبرص جزء من الاتحاد الأوروبي، فإن تشريعات الاتحاد الأوروبي

وتحسين أداء عمليات حفظ السلام من خلال زيادة الاهتمام بالمهارات الثقافية واللغوية، أو حتى تحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز مشاركة الشباب. ويرحب المشروع بمشاركة منظمة الفرنكوفونية في قمة تحويل التعليم، ويسلط الضوء على استراتيجية منظمة الفرنكوفونية الرقمية للفترة 2022-2026، والإطار الاستراتيجي الجديد للفرنكوفونية 2023-2030، فضلاً عن الإعلان المتعلق باللغة الفرنسية في إطار التنوع اللغوي للفرنكوفونية، وهي وثائق تؤكد جميعها أيضاً مدى التزامات الدول والحكومات الأعضاء في منظمة الفرنكوفونية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشكر جميع الوفود على مشاركتها البناءة في عملية التفاوض بشأن مشروع القرار هذا، وأن أشكر البعثة المراقبة الدائمة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية على دعمها ومساعدتها اللذين أسهما إسهاماً كبيراً في النتيجة الموضوعية القائمة على توافق الآراء التي حققناها. ويسرّ تونس، البلد المؤسس للفرنكوفونية، أن تسلّم الشعلة إلى فرنسا التي ستستضيف القمة المقبلة لرؤساء دول وحكومات الفرنكوفونية في عام 2024.

وأخيراً، أودّ أن أضيف نقطة صغيرة. يود وفد بلدي، بوصفه منسقاً لمشروع القرار هذا، أن يقدم تتقيحاً شفوياً طفيفاً للفقرة 41 من المنطوق على النحو التالي: شطب أداة التعريف "ال" من عبارة "النصوص المعتمدة" في السطر الرابع وإضافة كلمة "تحديداً" بعد "المجالات التالية" في السطر الأخير من نفس الفقرة.

ويصبح نص الفقرة 41 كما يلي في نسختها الإنكليزية:

(تكلّم بالإنكليزية)

"تلاحظ أيضاً الالتزام الراسخ الذي أعربت عنه الدول والحكومات الأعضاء في المنظمة الدولية للفرنكوفونية فيما يتعلق بالسلام والأمن الدوليين، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والتنوع اللغوي والثقافي، والحكم الرشيد، والتنمية المستدامة، وسد الفجوة الرقمية، على نحو ما جرى تأكيده من جديد في مؤتمر القمة الثامن عشر للمنظمة، والتزام الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للفرنكوفونية بأن تتخذ، على

السيدة شلبي (تونس) (تكلّم بالفرنسية): بالنيابة عن الدول والحكومات الأعضاء في المنظمة الدولية للفرنكوفونية، وبصفتي ممثلة الرئاسة التونسية لمؤتمر القمة الثامن عشر للفرنكوفونية وميسرة مشروع القرار، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/77/L.97 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية".

إن مشروع القرار المقدم اليوم لكي تعتمد الجمعية العامة يجسّد الروابط الوثيقة التي توحّد الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، ويبرز التعاون الثمر الذي لا يفتأ يتعمق ويتوسع ليشمل مجالات جديدة تهم المنظمين، مثل المسائل الرقمية.

وعلاوة على ذلك، يذكر مشروع القرار بالقمة الثامنة عشرة للفرنكوفونية التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 في جربة بتونس، حول موضوع "الاتصال الشبكي في إطار التنوع: الوسائل الرقمية للتنمية والتضامن في الحيز الفرنكوفوني" والإعلان المعتمد في تلك المناسبة. وخلال القمة، استفاض رؤساء الدول والحكومات التي تربط اللغة الفرنسية فيما بينها كقاسم مشترك في مناقشة الفجوة الرقمية والتفاوتات المستمرة في الوصول إلى الخدمات الرقمية ودعوا إلى تعزيز الوصول إلى المحتوى الرقمي وتنمية المهارات الرقمية لدى الشباب والنساء والفتيات. كما دعوا إلى تسريع التحول الرقمي لجعله وسيلة لاستيعاب الجميع والتنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية، ودعوا إلى تعزيز التكنولوجيا الرقمية كأداة تخدم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. يحتوي إعلان جربة أيضاً على نداء قوي للتعاون الوثيق مع جميع الجهات المعنية من أجل مكافحة المعلومات المضللة والمحتوى غير القانوني وعمليات التلاعب واسعة النطاق، مع احترام حماية حرية التعبير والخصوصية والبيانات الشخصية، وكلها مسائل تصب في صميم اهتماماتنا ومناقشاتنا في الأمم المتحدة عشية قمة أهداف التنمية المستدامة، وكذلك مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سيعقد في عام 2024.

وعلى صعيد آخر، يشدد مشروع القرار على أهمية الشراكة والتعاون من أجل تعزيز حقوق الإنسان، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

لقد شارك وفد أذربيجان بنشاط في عملية التفاوض. وتسلم أذربيجان بأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ضروري لتعزيز مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. وتلزم الوثائق التأسيسية للمنظمة الدولية للفرنكوفونية الدول الأعضاء فيها، في جملة أمور، باحترام سيادة الدول، والتقدير بأكبر قدر من الحياد، وتعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات. وعلاوة على ذلك، يشير القرار الذي اتخذ للتو إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويبرز أهمية تطوير العلاقات الودية بين الدول، وفقاً للقانون الدولي.

ومع ذلك، فمنذ اتخاذ أحدث قرار بشأن الموضوع نفسه في عام 2021 (القرار 307/75)، واصل عضوان في المنظمة الدولية للفرنكوفونية إساءة استخدام هذه الصيغة المتعددة الأطراف من خلال الترويج لروايات كاذبة، ونشر معلومات مضللة، وزرع الشقاق، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول غير الأعضاء، خارقين حتى في بعض الأحيان إجراءات صنع القرار وفي تجاهل واضح لمواقف الأعضاء الآخرين في المنظمة.

ونعتبر أن محاولات الترويج لمواقف معادية للأجانب ولأذربيجان في مؤتمرات قمة الفرنكوفونية تسعى إلى زعزعة استقرار الحالة في منطقتنا والتعدي على سيادة بلدي وسلامته الإقليمية، بما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فضلاً عن المبادئ والأهداف الكامنة في صميم الفرنكوفونية نفسها. وتدين أذربيجان بشدة هذه السياسات والإجراءات المدمرة والتحريضية والاستفزازية وترفضها رفضاً قاطعاً، وتتأى بنفسها عن الفقرات 2 و 41 و 52 من منطوق القرار التي تشير إلى وثائق معينة للمنظمة لا صلة لها بالأمم المتحدة. ونطلب إدراج هذا البيان في المحضر الرسمي للجلسة.

السيدة ديمير (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، نود أن نشكر البعثة الدائمة لتونس على تيسير المفاوضات بشأن القرار المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية" (القرار 331/77). وقد شارك وفدنا مشاركة بناءة في المفاوضات بشأن هذا القرار لأننا نعتقد أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات

النحو المتفق عليه في مؤتمر القمة الثامن عشر والمحدد في إعلان جربة والنصوص المعتمدة في ذلك المؤتمر، إجراءات في المجالات التالية تحديداً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/77/L.97، بصيغته المنقحة شفويًا. وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة A/77/L.97، انضمت البلدان التالية أيضاً إلى مقدمي مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويًا: الأرجنتين، إسبانيا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أوكرانيا، إيطاليا، البرتغال، بنن، تايلند، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جورجيا، سلوفاكيا، السويد، سيشيل، غابون، غامبيا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، الكونغو، لاوس، لبنان، ليتوانيا، ليختنشتاين، مدغشقر، المغرب، مقدونيا الشمالية، موريتانيا وهنغاريا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/77/L.97، بصيغته المنقحة شفويًا، والمعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية". هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/77/L.97، بصيغته المنقحة شفويًا؟

اعتمد مشروع القرار A/77/L.97، بصيغته المنقحة شفويًا (القرار 331/77).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين شرحاً للموقف بعد اعتماد مشروع القرار، أود أن أذكر أعضاء الوفود بأن بيانات شرح الموقف تقتصر على 10 دقائق وينبغي أن تقدمها الوفود من مقاعدها.

السيد موسايف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، نود أن نشكر وفد تونس على جهوده وقيادته المقتدرة في تيسير المفاوضات بشأن القرار 331/77.

المحكمة الجنائية الدولية في سياق الأزمة الأوكرانية الذي يدفع الغرب تكاليفه يُظهر بصورة قاطعة أنها تحولت إلى أداة سياسية. ونوصي بأن توقف منظمة الفرانكوفونية تعاونها مع محكمة لاهاي الدولية الزائفة حتى لا تشوه سمعتها في نظر المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في سياق شرح الموقف بعد اعتماد مشروع القرار.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ي) من البند 127 من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

البند 127 من جدول الأعمال (تابع)

(ع) التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ

مشروع قرار (A/77/L.94)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل فيجي لعرض مشروع القرار A/77/L.94.

السيد تاراكينيني (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/77/L.94، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ" بالنيابة عن أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ التي لها تمثيل في نيويورك. وننوه أيضاً بتوجيه جزر كوك بوصفها رئيسة منتدى جزر المحيط الهادئ.

يسهل منتدى جزر المحيط الهادئ التعاون الإقليمي بين أعضائنا لضمان السلام والوئام والأمن والاندماج الاجتماعي والازدهار الإقليمي المرن، وهم يعملون جميعاً معاً لتشكيل مستقبل واعد لمنطقتنا الزرقاء من المحيط الهادئ. يبني مشروع القرار هذا على القرار 288/75 ويشجع على زيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ. وأود أن أبرز بعض التحديثات الهامة في مشروع قرار هذا العام.

تؤكد الديباجة التزام منطقتنا باتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة أوجه ضعف منطقتنا أمام آثار تغير المناخ. ونشجع المجتمع الدولي

الدولية أمر حاسم. ومع ذلك، وكما أثّرنا خلال عملية التفاوض أيضاً، هناك للأسف في القرار المتخذ إشارات مباشرة وغير مباشرة إلى بعض الوثائق التي اعتمدها بعض أعضاء منظمة الفرانكوفونية والتي لا تتماشى تماماً مع هدف الحفاظ على التعاون والسلام الإقليميين وتعزيزهما. ونعتقد أنه ينبغي تجنب هذه الإشارات في قرارات الأمم المتحدة في سياق التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

وفي هذا الصدد، نود أيضاً أن نشدد على ضرورة أن تتخذ المنظمات الدولية نهجاً أكثر اجتهاداً في صياغة المقررات والقرارات والإعلانات بطريقة تعزز السلام والأمن بشكل كامل، ولا تقتصر على التعبير عن مصالح عدد قليل من الدول. وبالتالي، تتأى تركيا بنفسها عن الفقرات 2 و 41 و 52 من منطوق القرار.

السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر وفد تونس، بوصفه منسقاً للمفاوضات، على جهوده البناءة للتوصل إلى توافق في الآراء.

ويؤيد الاتحاد الروسي القرار الذي أعدته تونس بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية (القرار 331/77). ومع ذلك، نود أن يبين محضر الجلسة أن روسيا تود أن تتأى بنفسها عن توافق الآراء بشأن الفقرة 18 من المنطوق بشأن المحكمة الجنائية الدولية. فهي هيكل زائف للعدالة الجنائية الدولية، وقد أشرنا إلى ذلك مراراً.

فلم تتمكن المحكمة الجنائية الدولية، على مدى السنوات الـ 20 الماضية من عملها، من تحقيق نتائج ملموسة سواء في التحقيق في أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي أو في تنفيذ تعليمات مجلس الأمن. إن المحكمة الزائفة معنية لا غير بالتصديق على التقارير الفارغة وتبرير السياسات الاستعمارية الجديدة العدوانية للغرب. وقد دُمر إسهامها في تحقيق السلام الدولي المستدام. وشهدنا هذه الهيئة تعمل في أفغانستان والعراق وليبيا والسودان. وتواصل المحكمة الجنائية الدولية إظهار عدم كفاءتها وتحيزها، وتغض الطرف وتتستر بشكل صارخ على الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها نظام كييف. إن تحقيق

الهادئ أن المحيط الهادئ يواجه حالة طوارئ مناخية تهدد سبل عيش وأمن ورفاهية شعوبه ونظمه الإيكولوجية، ودعموا ذلك بأحدث العلوم والحقائق اليومية في مجتمعات المحيط الهادئ. كما دعا قادة منتدى جزر المحيط الهادئ مجلس الأمن إلى تعيين مقرر خاص لإجراء استعراض منتظم للتهديدات الأمنية العالمية والإقليمية والوطنية الناجمة عن تغير المناخ. وكنا نود أن نرى اعترافاً بالعمل الجيد الذي يؤديه صندوق بناء السلام بشأن المناخ والأمن في منطقتنا.

أخيراً، يود أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ أن يرحبوا باعتماد صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، ويتطلعون إلى تنفيذه على وجه السرعة.

وفي سعيها لتحقيق طموحاتنا بوصفنا منطقة المحيط الهادئ الأزرق، نسعى جاهدين إلى تعاون حقيقي ودائم بروح مبادئنا المتعلقة بالمحيط الهادئ الأزرق من أجل الحوار والمشاركة التي تعترف بالقوة الجماعية لمنطقة المحيط الهادئ وصوتها وأولوياتها وتدعمها. يصب هذا الشعور في صميم الرؤية الجماعية لمنطقتنا، على النحو الذي تتبناه استراتيجية قارة المحيط الهادئ الأزرق لعام 2050، مما يكفل أننا سنكفل السلام والأمن في منطقتنا ونحافظ عليهما وأن نشترك كمنطقة واحدة. ونحن نؤمن بقيم تعددية الأطراف ونلتزم بها، وهي القيم التي تجمعنا معاً في الأمم المتحدة للعمل من أجل مستقبل أفضل. ونسعى إلى الحصول على أوسع دعم ممكن في جميع أنحاء منطقتنا لضمان الملكية الكاملة والمساءلة في تحقيق أهدافنا المشتركة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع

القرار A/77/L.94.

وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم

بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى

على مراعاة الضعف المتعدد الأبعاد، بما في ذلك إمكانات استخدام مؤشر للضعف المتعدد الأبعاد، كمعيار للحصول على التمويل بشروط ميسرة. ونسلم بأهمية دور منظومة الأمم المتحدة وإسهامها في منطقة المحيط الهادئ، ونرحب باستمرار الحوار المفيد للطرفين بين قادة منتدى جزر المحيط الهادئ والأمين العام. وفي هذا الصدد، يشجع مشروع القرار على تحديد موعد الاجتماع المقبل بين الأمين العام وقادة منتدى جزر المحيط الهادئ خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في عام 2023.

ويشير مشروع القرار، في الفقرة 4 منه، إلى استراتيجية قارة المحيط الهادئ الأزرق لعام 2050 بوصفها الرؤية الجماعية لمنتدى جزر المحيط الهادئ للمنطقة على مدى العقود الثلاثة المقبلة.

وتتطلع الفقرة 20 إلى عقد المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في أنتيغوا وبربودا في عام 2024. وتشجع الفقرة 10 جميع الأطراف، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، على دعم التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المقبل المعني بالمحيطات في حزيران/يونيه 2025. وفي الفقرة 14، نقرّ بالعواقب البعيدة المدى والدائمة لجائحة مرض فيروس كورونا على التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، على النحو المتوخى في مسار ساموا في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وترحب الفقرتان 19 و 27 بالتقدم المحرز نحو تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ والمؤسسات المرتبطة به وتؤكد من جديد أهمية مواصلة تعزيز وتقوية الوجود الميداني للأمم المتحدة في منطقة المحيط الهادئ، مع إيلاء اهتمام خاص للأنشطة التنفيذية للمكاتب المتعددة الأقطار.

ونعتقد أن مشروع القرار هذا يمثل، بعد التشاور، نصاً يعبر عن هدفنا الجماعي المتمثل في التوصل إلى توافق في الآراء. بيد أننا نأسف لأن السعي للتوصل إلى توافق في الآراء قد تطلب من أعضاء المنتدى أن ينحوا جانباً المسائل ذات الأولوية بالنسبة لمنطقتنا. ففي عام 2022، على سبيل المثال، أعلن قادة منتدى جزر المحيط

ضخمة. وبعد 12 عاماً، وبالأمر القريب، قامت حكومة اليابان من جانب واحد وبالقوة بتفعيل تصريف المياه الملوثة نووياً في المحيط على الرغم من تساؤلات المجتمع الدولي واعتراضاته، مما تسبب بدوره في أضرار ثانوية للسكان المحليين وللناس في جميع أنحاء العالم. إن التخلص من المياه الملوثة أثراً عبر وطنية وهو ليس بأي حال من الأحوال مسألة خاصة باليابان. إن تجاهل اليابان المصلحة العامة ونقلها علناً خطر التلوث النووي إلى العالم بأسره، بما في ذلك البلدان الجزرية في المحيط الهادئ، أمر ينم عن أنانية وعدم مسؤولية بالغين.

لا توجد سابقة لتصريف المياه الملوثة نووياً في المحيط، كما لا يوجد معيار معترف به على نطاق واسع للتخلص منها. وقد كانت هناك شواغل خطيرة لفترة طويلة بشأن تأثير التصريف على البيئة البحرية وسلامة الأغذية وصحة الإنسان. وقد شكك المجتمع الدولي على نطاق واسع في شرعية النهج الذي يتبعه الجانب الياباني وقانونيته وسلامته. ولا يزال يتعين على الجانب الياباني أن يعالج الشواغل الرئيسية للمجتمع الدولي بشأن موثوقية معدات معالجة المياه في الأجل الطويل، وصدق ودقة البيانات المتعلقة بالمياه الملوثة نووياً، وسلامة وفعالية برنامج الرصد. وقد أشارت الصين وغيرها من الجهات المعنية مراراً وتكراراً إلى أنه إذا كانت المياه الملوثة آمنة، فلا داعي لتصريفها. وإذا لم تكن آمنة، فلا ينبغي تصريفها في المحيط.

وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى أن يحث الحكومة اليابانية بصورة مشتركة على تصحيح قرارها الخاطئ، ووقف التصريف فوراً، والتواصل بحسن نية مع البلدان وأصحاب المصلحة المعنيين، والتخلص من المياه الملوثة بطريقة مسؤولة لتجنب التسبب في أضرار وأخطار لا يمكن التنبؤ بها للبيئة البحرية العالمية ولصحة ورفاه الناس في جميع أنحاء العالم.

السيد برايوو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب إندونيسيا باتخاذ القرار المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ" (القرار 332/77). إن موقف إندونيسيا المبدئي منذ أمد بعيد أن تؤيد القرارات التي تعزز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما فيها منتدى جزر المحيط الهادئ. تتشاطر إندونيسيا

الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/77/L.94، انضمت البلدان التالية أيضاً إلى مقدمي مشروع القرار: إسبانيا، إستونيا، ألبانيا، أوكرانيا، بولندا، الجبل الأسود، سلوفاكيا، سويسرا، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، كرواتيا، كندا، كوبا، كوستاريكا، لكسمبرغ، ليختنشتاين، مقدونيا الشمالية، النرويج ومملكة هولندا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/77/L.94، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/77/L.94؟

اعتمد مشروع القرار A/77/L.94 (القرار 332/77).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين شرحاً للموقف بعد اعتماد مشروع القرار، أود أن أذكر أعضاء الوفود بأن بيانات شرح الموقف تقتصر على 10 دقائق وينبغي أن تقدمها الوفود من مقاعدها.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): إن منتدى جزر المحيط الهادئ منظمة إقليمية حكومية دولية هامة اضطلعت منذ وقت طويل بدور هام في تعزيز التنمية المستدامة للبلدان الجزرية التي تتصدى لتغير المناخ وصون السلام والاستقرار الإقليميين. وتقع الصين والبلدان الجزرية في المحيط الهادئ جميعها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وكلها بلدان نامية لها تاريخ طويل من الصداقة. وستواصل الصين تعزيز المزيد من العلاقات المثمرة بين الجانبين على أساس مبادئ الاحترام المتبادل والتنمية المشتركة، وستواصل دعم منتدى جزر المحيط الهادئ في تعزيز تعاونه مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

إن المحيط ملكية مشتركة للبشرية، وهو موطن أزرق تعتمد عليه بلدان جزر المحيط الهادئ من أجل بقائها. قبل 12 عاماً، وقع حادث خطير في محطة فوكوشيما للطاقة النووية في اليابان، مما أدى إلى إطلاق كمية كبيرة من المواد المشعة في المحيط وتسبب في كارثة

للمداخلة الأولى وعلى 5 دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد نيشيفوري (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): نأسف بالغ الأسف لأن هناك وفدين اختارا الإشارة إلى مسألة لا صلة لها بهذا القرار الهام بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنتهى جزر المحيط الهادئ (القرار 332/77).

وفيما يتعلق بالمياه المعالجة بواسطة النظام المتقدم لمعالجة السوائل في محطة فوكوشيما - داييتشي للطاقة النووية، فإن اليابان لا تقوم أبداً بتصريف المياه المعالجة في البحر بطريقة تعرض صحة الإنسان والبيئة البحرية للخطر. وقد خلص التقرير الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية أيضاً إلى أن النهج المتبع في تصريف المياه المعالجة بذاك النظام في البحر والأنشطة المرتبطة به يتسق مع معايير السلامة الدولية ذات الصلة، وأن الأثر الإشعاعي على البشر والبيئة لا يكاد يذكر. وما فتئت الوكالة والخبراء الدوليون يستعرضون جهودنا وسيستمر الاستعراض والرصد بطريقة شفافة. وينبغي ألا تخضع هذه المسألة لمناقشات سياسية. ولا يمكننا قبول أي ادعاءات لا أساس لها من الصحة وتفتقر إلى البيانات العلمية. وتظل اليابان ملتزمة التزاماً كاملاً بدعم الشفافية من خلال توفير المعلومات القائمة على البيانات العلمية.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أعلم أن لدينا بنوداً أخرى في جدول أعمالنا، لذا لا أريد أن أشغل الكثير من وقت زملائي. غير أنني أود أن أرد بإيجاز شديد على بيان اليابان.

استشهد ممثل اليابان في بيانه - كما فعلت الحكومة اليابانية في بيانات تعليل موقفها الأخيرة - بتقرير التقييم النهائي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولكنني أود أن أوجه انتباه المندوبين إلى أن المدير العام للوكالة، السيد غروسي، شدد مراراً وتكراراً في مقدمة التقرير وفي المؤتمرات الصحفية ذات الصلة على أن تصريف المياه الملوثة نووياً في البحر هو قرار وطني لحكومة اليابان، وأن تقرير الوكالة ليس توصية ولا تأييداً لمثل هذه السياسة.

مصالح مشتركة مختلفة مع بلدان جزر المحيط الهادئ، وهي تغطي مسائل متعددة، مثل تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، والزراعة، ومصائد الأسماك والسياحة، وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وإذ نعترف بالتحديات المتماثلة التي تواجهها إندونيسيا وأشقائنا وشقيقاتنا في جزر المحيط الهادئ، بما في ذلك تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، فإننا نرحب كذلك بالعناصر الجديدة في القرار، بما في ذلك الإشارة إلى استعراض منتصف المدة لإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، ونتيجة مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2022 المعني بالمحيطات، فضلاً عن تطوير مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وتغتتم إندونيسيا هذه الفرصة لتؤكد من جديد التزامنا بتعزيز تعاوننا مع البلدان الجزرية في المحيط الهادئ في الاستجابة لتحدياتنا المشتركة، بما في ذلك من خلال بناء القدرات والتعاون التقني. ومن المهم بنفس القدر زيادة تعاوننا بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، على أساس الاحترام المتبادل وبروح تعزيز ما نشترك فيه من الرخاء والأمن والاستقرار في المنطقة. وستواصل إندونيسيا، في قادم الأيام، دعم الجهود الرامية إلى تعزيز تعاون الأمم المتحدة مع منتهى جزر المحيط الهادئ. ومن المهم أن يستند هذا التعاون إلى أحدث التطورات والتقدم وأن يعكس هذا التطور والتقدم في قرار منتهى جزر المحيط الهادئ الذي يصدر كل سنتين.

السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): فيما يتعلق ببدء اليابانيين عملية إطلاق المياه المشعة من محطة فوكوشيما للطاقة النووية، نود أن نؤكد أن الاتحاد الروسي يتابع عن كثب تطورات الحالة. ونثق بأن طوكيو ستبدي الشفافية الكاملة فيما يتعلق بأثر هذه العملية على البيئة، وستوفر جميع المعلومات الضرورية للدول المهتمة، وستكفل لها الفرص لأخذ عينات في منطقة التصريف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للموقف بعد اعتماد مشروع القرار.

وقد طُلبت الكلمة ممارسة لحق الرد. وأودّ أن أذكر الأعضاء بأن مدة البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على 10 دقائق

السيد الشندويلي (مصر): أود في البداية أن أعرب عن تقديري لمناقشة الجمعية العامة اليوم للبند 131 من جدول الأعمال المتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين وتنفيذ سياسة عدم التسامح. لما يمثل هذا البند من أولوية متقدمة وأهمية مشتركة لكافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن حرص مصر على تقديم مشروع القرار A/77/L.98 الخاص بالاستغلال والانتهاك الجنسيين يأتي من منطلق التأكيد على التزامها الكامل بدعم جهود الأمم المتحدة في تنفيذ سياسة عدم التسامح مطلقاً في جرائم الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويأتي استكمالاً للدور الهام الذي أدته في استحداث هذا البند على جدول أعمال الجمعية العامة وفقاً للقرار 278/71 المعنون، إجراءات الأمم المتحدة بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وهو القرار الذي اعتمد بالتوافق بناء على مبادرة مصرية وتناول هذه المسألة من منظور شامل لمكافحة هذه الآفة في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الوكالات والصناديق والبرامج وبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة والقوات غير التابعة للأمم المتحدة المأذون لها بولاية من مجلس الأمن.

منح هذا القرار أيضاً ضحايا تلك الجرائم أولوية متقدمة من خلال المطالبة بتعزيز إجراءات الإبلاغ والتدابير العلاجية التي تتخذها المنظمة للمحاسبة وتحقيق العدالة للضحايا. ومن هنا تتبع أهمية مشروع قرار اليوم في تجديد التزامنا بجهود منع ومكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين ومواصلة الحوار لتقييم التقدم المحرز في إطار تلك الجهود والتشاور حول سبل تعزيزه.

يهدف مشروع القرار إلى منع ومكافحة أفعال الاستغلال والانتهاك الجنسيين مقارنة متوازنة تدين بشدة الأفعال المشينة ذات الطبيعة الفردية، أي كان مرتكبها، ويطالب باتخاذ الإجراءات العاجلة للتصدي لها وتحقيق العدالة. ويضع ضحايا تلك الأفعال في قلب جهود الأمم المتحدة وبؤرة اهتمامها، ولا يغفل الدور الهام الذي يقوم به أفراد الأمم المتحدة، لا سيما قوات حفظ السلام التي تقدم تضحيات جسام من أجل إرساء السلام والاستقرار في ربوع العالم.

وأعتقد أن من الواضح تماماً للجميع أن تقرير الوكالة ليس رخصة للجانب الياباني للمضي قدماً في إطلاق المياه الملوثة نووياً في البحر. ولا يؤيد التقرير ذلك الجهد، ولا يعفي الجانب الياباني من مسؤوليته الأخلاقية والتزاماته بموجب القانون الدولي. وله آثار عابرة للحدود الوطنية. فهذه ليست مسألة داخلية لليابان وحدها. ولن تغير أي من حججهم حقيقة أن اليابان ستقوم في السنوات الـ 30 المقبلة بتصريف ملايين الأطنان من المياه الملوثة في المحيط الهادئ. كما أنها لن تغير حقيقة أن ذلك سيشكل خطراً هائلاً على البيئة وصحة الإنسان، من بين أمور أخرى. وأود أن أدعو الحكومة اليابانية إلى أن تعالج بصراحة الشواغل المشروعة للبلدان القلقة والجهات المعنية، وأن تشارك بحسن نية مع البلدان والجهات المعنية، وأن تعالج تصريف المياه الملوثة بطريقة مسؤولة.

السيد نيشيفوري (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سأوجز في ردي الثاني. أود أولاً أن أقول إنني لا أود أن أرى مسألة لا صلة لها بهذا القرار الهام (القرار 332/77) تؤخر النظر فيه في الجمعية العامة. وأخيراً، أود أن أؤكد مجدداً أن اليابان لا تزال ملتزمة التزاماً كاملاً بدعم الشفافية من خلال توفير المعلومات القائمة على البيانات العلمية. هذا هو التزامنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ع) من البند 127 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند 131 من جدول الأعمال (تابع)

الاستغلال والانتهاك الجنسيين: تنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقاً

تقرير الأمين العام (A/77/748)

مشروع قرار (A/77/L.98)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل مصر لعرض مشروع القرار A/77/L.98.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة A/77/L.98، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار: الأرجنتين، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوروغواي، البرازيل، بنغلاديش، بوركينا فاسو، تايلند، غواتيمالا، غينيا الاستوائية، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، كوت ديفوار، كولومبيا، ماليزيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/77/L.98، المعنون: "إجراءات الأمم المتحدة بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسين".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/77/L.98؟

اعتمد مشروع القرار A/77/L.98 بوصفه (القرار 333/77).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند 131 من جدول الأعمال؟ تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة 12/25.

كما يطلب مشروع القرار إلى السيد الأمين العام والدول الأعضاء العمل على إعطاء الأولوية للجهود الوقائية وتحقيق التناغم والاتساق بين السياسات والممارسات المتبعة في هذا الشأن. ويطلب كذلك من الأمين العام مواصلة تقديم تقاريره السنوية حول التقدم المحرز.

انطلاق من مسؤولية مصر بوصفها إحدى كبرى الدول المساهمة بقوات عسكرية وشرطية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والتزاما منها بسياسة عدم التسامح مطلقا في انتهاكات الاستغلال والإيذاء الجنسين، انضمت إلى مبادرة الأمين العام لدائرة القادة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسين في عمليات الأمم المتحدة والاستجابة لهما. وكذلك تتخذ مصر عددا من التدابير الوطنية الوقائية والعلاجية المهمة في هذا الصدد، ولا يتوقف الدور المصري عند هذا الحد. فتعمل مصر على المساهمة الفاعلة في بناء القدرات الأفريقية والعربية من خلال الدورات التدريبية التي ينظمها مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام. بالإضافة إلى تطوير المواد التدريبية ذات الصلة. قبل أن أختتم كلمتي لا بد لي من أن أؤكد على أن تضافر الجهود الوطنية والدولية إنما تمثل ضرورة ملحة للقضاء على آفة الاستغلال والانتهاك الجنسين. ولذا ستواصل مصر العمل مع كافة الأطراف لبلوغ تلك الغاية في إطار منظمنا الدولية. كما لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر لكافة الدول التي شاركت في تقديم مشروع القرار والدول التي ستؤيد اعتماده.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع

القرار A/77/L.98.